

حقوق المرأة ودور المجتمع المدني

مزن حسن

باحثة في الشؤون النسوية

مجتمعاتنا وأنها محاولات من الدولة لتحسين صورتها دوليًا أو التشبه بمجتمعات غربية. إن هذا الخطاب لا يضع حقوق النساء في سياقها التاريخي والمجتمعي ولا يجعل الاهتمام بقضايا النساء وحقوقهن من أولويات المجتمع ولا يساعد على بناء خطاب مجتمعي حول أهمية حقوق النساء قادر على التأثير بفاعلية على سياسات الدولة.

ويعود نضال المرأة في مصر إلى بدايات القرن العشرين حيث لعبت النساء المصريات دورًا مهمًا في مظاهرات ثورة ١٩١٩ ضد الاحتلال الإنجليزي وعلى الرغم من أن هذا التواجد لم يكن له مطالب نسوية إلا أنه يجب النظر إليه بجدية حيث إنه عبر عن عدة أمور أولها المطالب النسوية والخاصة بحقوق المرأة يصعب فصلها عن مطالب الوطن واستقلاله من ناحية، وأن تواجد النساء وشجاعتهن لمواجهة الاحتلال عبر عن إرادة النساء المصريات المبكرة لدخول معترك الحياة العامة. ويخرجهن خارج الأطر التقليدية لدورهن داخل الأسرة.

في ١٩١٩ سقطت أولى الشهيديات المصريات في التظاهرات ضد الاحتلال الإنجليزي ولذا تم اعتبار ١٦ مارس هو يوم المرأة المصرية. ونتج عن مشاركة السيدات المصريات في ثورة ١٩١٩ ظهور الحركة النسوية المصرية بمطالبها وتنظيماتها ومؤسساتها الأصيلة، وطبقا للباحثة هالة كمال يمكن تقسيم موجات الحركة النسوية في مصر إلى أربع موجات حسب السياق التاريخي والمطالب:

الموجة الأولى: من نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين والتي تبنت حقي التعليم والانتخاب وتميزت

عام ٢٠١٧ هو عام المرأة المصرية وفقًا لما أعلنه الرئيس عبد الفتاح السيسي نهاية عام ٢٠١٦ ومع اقتراب نهاية عام المرأة ثمة العديد من التساؤلات نطرحها حول أوضاع النساء في مصر وحول وما تم تحقيقه على المستويات المختلفة (التشريعية والاقتصادية والسياسية) خلال عام ٢٠١٧؟

تلك التساؤلات دفعت العديد من المهتمات والمهتمين بقضايا المرأة إلى الحديث عن معيار الإرادة السياسية كنقطة ارتكاز للنهوض بأوضاع النساء ومواجهة ما تتعرض له النساء من عنف وتمييز. حيث يرى البعض أنه لا يمكن تشكيل إرادة سياسية حقيقية دون النظر لقضايا النساء كجزء من قضايا الوطن وأنه يصعب تحقيق تقدم ملموس في أوضاع النساء دون وجود دولة تعمل على حماية حقوق مواطنيها وتسمح بحرية الرأي والتعبير والتنظيم، فيما يرى آخرون أنه يمكن أن تتوافر إرادة سياسية حقيقية لتحسين أوضاع المرأة في غياب هذه الشروط.

أولاً: مطالب النساء المصريات تاريخيًا وتطور خطاب الحركة النسوية

يصعب قراءة مكاسب وإنجازات المرأة المصرية من منظور اعتراف الدولة بحقوق المرأة دون النظر لتاريخ طويل من النضال الذي قامت به نساء مصريات داخل مجتمعاتهن. إن تبني هذا المنظور الفوقي حول مكتسبات المرأة المصرية يتجاهل عمل تلك المناضلات كما أنه يروج لخطاب زائف يرى أن قضايا النساء وحقوقهن ليست قضايا أصيلة في

قضايا المرأة المصرية : التحديات والانجازات

الموجة الرابعة: بدأت مع ثورة يناير ٢٠١١ حيث أدت ثورة يناير إلى إحداث تغييرات مهمة في المجتمع المصري انطبعت على الحراك النسوي وأولوياته وأدواته واتسمت تلك الفترة بتزايد تواجد المجموعات النسوية والتي امتدت خارج القاهرة وطلورت آلياتها التقليدية - ألا وهي العمل مع المنظمات الدولية أو التركيز على تغيير القوانين والسياسات - وتوسعت في استخدام آليات تكوين المجموعات والتوعية وتحويلها لأدوات للضغط لتحسين أوضاع النساء.

ثانيًا: إنجازات الحركة النسوية المصرية

في مجال المشاركة السياسية:

من أهم إنجازات الحركة النسوية المصرية إقرار الحق في الترشح والانتخاب والذي تم إقراره في دستور ١٩٥٦ وفي انتخابات ١٩٥٧ تقدمت ٨ سيدات للترشح ونجحت راوية عطية ممثلة لدائرة الجيزة، وأمينة شكري ممثلة لمحافظة الإسكندرية في الوصول إلى البرلمان، وفي عام ١٩٦٤ قفزت المرأة، وحصلت على ثمانية مقاعد من أصل ٣٦٠ مقعدًا، بنسبة ٢٪، ٣ من عدد المقاعد، وتم تعديل قانون الانتخابات رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩، الذي نص على تخصيص ثلاثين مقعدًا للنساء كحد أدنى، بواقع مقعد على الأقل لكل محافظة، ولم يسمح هذا القانون للرجال بالتنافس على هذه المقاعد في الوقت الذي سمح فيه للنساء بالتنافس مع الرجال على باقي المقاعد الأخرى، الأمر الذي دفع مائتي سيدة للترشح في الانتخابات. وفازت ثلاثون سيدة بالمقاعد المخصصة للنساء، كما فازت السيدات بثلاثة مقاعد أخرى من المقاعد غير المخصصة لهن، بالإضافة إلى ذلك عين رئيس الجمهورية سيدتين ضمن قائمة العشرة أعضاء الذين يحق للرئيس تعيينهم حسب الدستور، وهذا أصبح إجمالي النائبات ٣٥ نائبة بنسبة ٨٪ من إجمالي الأعضاء، وفي عام ١٩٨٤ تم تطبيق نظام القوائم النسبية والذي يصب في مصلحة الفئات المهمشة مجتمعياً ومنها المرأة، فدخلت البرلمان ٣٦ سيدة من أصل ٤٥٨ مقعدًا.

وانخفضت نسبة تمثيل المرأة في برلمان ١٩٨٧، بعد الجمع بين النظامين الفردي والقائمة النسبية وإلغاء المقاعد المخصصة للمرأة، وبلغت النسبة ٩، ٣٪ بواقع ١٨ نائبة، حيث فازت ١٤ سيدة وتم تعيين ٤ سيدات. ومع عودة نظام الانتخاب الفردي مرة أخرى في عام ١٩٩٠ انخفض تمثيل المرأة المصرية بشكل كبير، وهو ما مثل ضربة قاسية لتمثيل المرأة المصرية في البرلمان حيث حصلت على عشرة مقاعد فقط.

وتم تطبيق نظام الكوتا للمرة الثانية في عام ٢٠١٠ بتخصيص ٦٤ مقعدًا للمرأة وحصلت النساء وقتها على

تلك الموجة بظهور ما يعرف بالصحافة النسائية والعديد من المحاضرات والنقاشات العامة حول قضايا النساء بالإضافة إلى بدء انخراط النساء في الجمعيات الخيرية وبداية ظهور نماذج نسائية في مجتمعاتها المحلية. وتزامنت تلك التطورات مع النقاشات التي دارت حول إقرار دستور ١٩٢٣ والذي تضمن المادة ١٩ والتي جعلت التعليم الأولي إلزاميًا للمصريين بنين وبنات ومجانًا في المدارس الحكومية. وفي نفس العام تم تأسيس الاتحاد النسائي المصري بزعامه هدى شعراوي وفي عام ١٩٤٥ أسست درية شفيق مجلة بنت النيل ثم اتحاد بنت النيل في عام ١٩٤٩.

الموجة الثانية : امتدت من خمسينيات وحتى سبعينيات القرن العشرين وقامت درية شفيق في تلك الفترة من خلال اتحاد بنت النيل بتشجيع العديد من النساء على تبني مطالب للنساء بعد ثورة ١٩٥٢ وكان على رأسها حق النساء في الترشح والانتخاب. واستخدمت المناضلات النسويات عدة أدوات لتحقيق مطالبهن منها مظاهرات لمقر مجلس النواب المصري والإضراب عن الطعام وغيرها من الأدوات، وأدى ذلك في النهاية إلى تحديد إقامة درية شفيق داخل منزلها لمدة ١٧ عامًا وإلى حل اتحاد بنت النيل، إلا أنه تم إقرار حقوق النساء في دستور ١٩٥٦ والمساواة بين الجنسين في الميثاق الوطني لعام ١٩٦٢. وشهدت تلك الفترة التاريخية تأميم العمل العام وحل الجمعيات والاتحادات والنقابات وسيطرة الدولة على المجال العام مما دفع العديد من النساء إلى توجيه خطابهن إلى الدولة بالأساس لتعديل أوضاع النساء والأحوال الشخصية لهن.

الموجة الثالثة: امتدت من ثمانينات القرن العشرين وحتى ثورة يناير ٢٠١١ وتميزت تلك الفترة بازدهار المجتمع المدني المحلي والمنظمات النسوية وارتباطها بالتطورات العالمية حول قضايا النساء. وكانت مصر قد صدقت على اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء (سيداو) عام ١٩٨١ مع وضع بعض التحفظات وجاء المؤتمر الدولي للسكان ١٩٩٤ والذي عقد في مصر ليمثل دفعه للحراك النسوي. تميزت تلك الفترة بعدة أمور منها تكوين لجان للمرأة في الأحزاب، وتبلور المطالب النسوية في إطار مبادرات مستقلة أو داخل المنظمات الحقوقية، وتكوين منظمات نسوية مستقلة تتبنى قضايا النساء والنوع. وحققت تلك التطورات عدة مكاسب للنساء من تعديلات لقوانين الأحوال الشخصية مثل قانون الخلع وإقرار عقد الزواج المشروط، وقانون الجنسية والذي يسمح للمرأة المصرية بإعطاء الجنسية لأبنائها، وقانون الطفل والذي جرم ختان الإناث جزئيًا وإنشاء المجلس القومي للمرأة في عام ٢٠٠٠.

إنشاء إدارة لمكافحة العنف ضد المرأة داخل وزارة الداخلية عام ٢٠١٣ وإلى تعديل قانون العقوبات وتجريم التحرش الجنسي عام ٢٠١٤ وإقرار استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد النساء في ٢٠١٥ بالإضافة إلى وجود وحدة متخصصة داخل الطب الشرعي المصري لديها طبيبات للكشف عن الناجيات.

وفي مجال العنف ضد النساء في المجال الخاص فقد عمل مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف على مشروع قانون لتجريم العنف الأسري لعدة أعوام وأعد مشروع قانون منذ ٢٠٠٠. كما قامت مؤسسة قضايا المرأة المصرية لسنوات طويلة بالعمل على قضايا الأحوال الشخصية والتميز القانوني الذي تتعرض له النساء في المجال الخاص وأسفر هذا العمل على مشروع قانون لتعديل قانون الأحوال الشخصية.

ثالثاً: تراجع دور الحركة النسوية والمجتمع المدني

فيما سبق تم تناول تاريخ الحركة النسوية المصرية وأهم إنجازات المجتمع المدني والمجموعات النسوية والتي ازداد نشاطها بعد عام ٢٠١١ وفيما يلي نحاول إبراز دور النضال النسوي الذي أسهم في تحقيق العديد من هذه المكاسب في السنوات السابقة والتي كثيراً ما يتم إغفاله خاصة مع التوجه للتركيز على دور الدولة في تحقيق هذه الإنجازات.

فكما أشرنا سابقاً فإن أبسط حقوق النساء وهو الحق في التعليم تحقق بسبب نضال مجموعات نسوية شكلت جزءاً من المجتمع المدني المصري وامتد هذا النضال عبر العقود من أجل إقرار حقوق دستورية للنساء، وصولاً لدستور ٢٠١٤ والذي يعد الأكثر إنصافاً للنساء في تاريخ الدساتير المصرية، وكذلك من إنجازات النضال النسوي في السنوات الأخيرة النجاح في طرح قضايا شائكة مثل العنف ضد النساء والضغط على الدولة من أجل تبني إجراءات لمواجهة هذه الظاهرة.

إن دور المجتمع المدني وخاصة المجموعات النسوية في الدفاع عن قضايا النساء وحقوقهن هو دور أصيل في عدة مجالات: أولها تطوير الخطاب حول حقوق المرأة، فمن الصعب تصور أن دولاً وحكومات تعكس قيم مجتمعات محافظة يغلب عليها الطابع الأبوي تبني بشكل طوعي خطاباً داعماً للنساء دون وجود ضغوط مجتمعية لمناقشة تلك القضايا وتبني سياسات داعمة لها، ثانياً إن المجتمع المدني والمجموعات النسوية قادرين دون غيرهم على التواصل المباشر مع النساء لتقدير احتياجاتهن والتي في معظم الأحيان تكون غائبة عن السلطة الحاكمة، وقد ظهر ذلك جلياً في حالة قضايا العنف ضد المرأة، فلولا تواصل ناشطات نسويات مع نساء معنفات في مناطق مختلفة لما

٦٤ مقعداً مخصصة للنساء فقط، ولم تحصل أي سيدة على أي مقاعد أخرى. وظل العدد بين التزايد والتضاؤل إلى أن وصل ل ٨٩ نائبة في برلمان ٢٠١٥.

ووصل نضال النساء المصريات إلى أوجه بعد ثورة ٢٠١١ حيث تشكلت مجموعة "النساء والدستور" والتي ضمت العديد من المنظمات النسوية والتي طالبت بتضمين حقوق أكبر للنساء في الدستور المصري من بعد الثورة ولكن هذه الحملة لم تأت بشمارها في دستور ٢٠١٢. ولكن تغير الوضع في دستور مصر لعام ٢٠١٤ حيث تم إقرار مبدأ المساواة الكاملة لأول مره داخل الدستور، وتجريم العنف ضد النساء وإنشاء مفوضية المناهضة للتمييز، والاعتراف بأحقية النساء في تولي جميع المناصب ومنها المناصب القضائية.

في مجال العنف ضد النساء:

اشتد الجدل العام في السنوات الأخيرة حول قضايا العنف ضد النساء، وتاريخياً فإن قضية العنف ضد النساء كانت مطروحة على أجندة الحركات النسوية منذ ثمانينيات القرن العشرين وخاصة مع تزايد ارتباط الحركة النسوية بالخطاب العالمي وقد حاولت الدولة المصرية تعديل بعض التشريعات مثل مواد داخل قانون الأحوال الشخصية وتجريم الختان جزئياً. وجاءت ثورة يناير ٢٠١١ لتفتح مجالاً جديداً للعمل على قضايا العنف ضد النساء، فعلى سبيل المثال طرحت قضية التحرش الجنسي ضد النساء للنقاش بقوة في المجال العام.

وفي محاولة لتتبع مسيرة العمل على قضايا العنف الجنسي نقف عند عدد من المحطات المهمة أولها في ٥ مايو ٢٠٠٥ حين تم الاعتداء على مجموعة من المتظاهرات أمام نقابة الصحفيين ثم حوادث التحرش الجماعي في الأعياد منذ عام ٢٠٠٦ ثم تبني مؤسسة المرأة الجديدة لأول دعوى قضائية ترفعها سيدة مصرية ضد متحرش حيث تم الحكم على المتحرش ب ٣ سنوات وفي إطار أحداث يناير ٢٠١١ حيث تزايدت حوادث التحرش الجنسي والاعتداءات الجنسية والاعتداءات الجماعية في ميدان التحرير والمناطق المحيطة به.

وقد استخدمت المجموعات النسوية أدوات متعددة ومختلفة، فقد تم تشكيل مجموعات داخل الميادين لمحاولة حماية أجساد النساء من تلك الاعتداءات ومجموعات أخرى للتوعية داخل الميادين.

وفي ظل توسع الخطاب النسوي عامة تبنت مجموعات مختلفة خطاب رافض للتحرش الجنسي، وعملت عدة مجموعات في محافظات مختلفة على التوعية ضده أو على تقديم خدمات للناجيات من العنف، وقامت مجموعات أخرى بالعمل على تحسين القوانين والسياسات والتي أثمرت عن

قضايا المرأة المصرية : التحديات والانجازات

عمل الجمعيات الأهلية. ولم يتاح للجمعيات الأهلية مناقشة هذا القانون وذلك على خلاف القوانين السابقة ومنها القانون الذي طرحته الدولة بعد ٣٠ يونيو حيث شكلت لجنة ضمت العديد من الخبراء وممثلين عن المجتمع المدني لإعداد مشروع لقانون الجمعيات وتم التوافق على مشروع لقانون عرف بمشروع قانون د. أحمد البرعي والذي كان وزيراً للتضامن الاجتماعي آنذاك.

ختاماً، فقد تناولنا فيما سبق تاريخ الحركة النسوية في مصر، وأهم إنجازات تلك الحركة في طرح قضايا مهمة للنقاش وفي تطوير سياسات وتعديلات تشريعية ودستورية تدفع بحقوق المرأة وأخيراً قمنا باستعراض الظروف الصعبة التي تمر بها الحركة النسوية والمجتمع المدني حالياً مما يعيق عملها ويجعلها غير قادرة على التعاطي مع القضايا المجتمعية الضاغطة.

إن إدراك ما تمر به النساء المصريات يوماً من عنف وتمييز قانوني وسياسي واقتصادي ومجتمعي يفرض على جميع المهتمين داخل الأطر المختلفة سواء من الدولة أو من المجتمع المدني أن يضعوا نصب أعينهم أهمية العمل المتكامل والمشارك لأنه لا يمكن لجهة واحدة أن تتصدى لتلك التحديات بمفردها. إن دور المجتمع المدني هو في قلب حل تلك القضايا، لأن النساء المصريات يستحقن حياة آمنة وحقوقاً كاملة.

أدركن احتياجاتهن ولما استطاعت مؤسسات الدولة دعمهن، إما للضعف الخبرة أو لعدم التعامل مع تلك القضايا كأولوية، ثالثاً: إن للمجتمع المدني والحركة النسوية دوراً مهماً في التوعية ورفع الإدراك المجتمعي بخطورة قضايا مهمة لذا فإن تشويه تلك النسويات واعتبارهن غير منتميات لمجتمعاتهن أو تابعات للغرب لا يساعد على طرح رؤى ووسائل آمنة للعمل على حل تلك القضايا.

ويمر المجتمع المدني المصري وفي قلبه المجموعات النسوية بأزمة حقيقية في المرحلة الراهنة حيث يتعرض المجتمع المدني للتشويه إعلامياً كما تم الزج بمنظماته في دعاوى قضائية تعيق عملها، وقد كان لذلك تأثير سلبي على القضايا التي تهتم بها منظمات المجتمع المدني. فقد توقفت أغلب الأنشطة التي كانت تهدف لتوعية الشباب، وكذلك الأنشطة التي كانت تقدم دعماً للنساء المعنفات سواء القانوني أو النفسي، كما لم يعد للمجتمع المدني قدرة على التأثير على مشاريع القوانين المختلفة ويتضح ذلك في مشروع قانون العنف ضد النساء وتعديل قانون الأحوال الشخصية وقانون مفوضية مناهضة التمييز الذين من المفترض مناقشتها في مجلس النواب.

كما غاب دور منظمات المجتمع المدني في إقرار قانون الجمعيات الأهلية الذي اعتبرته العديد منها نهاية للعمل الأهلي في مصر وتقنين لسيطرة الأجهزة الإدارية والأمنية على